

دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة

أ. سالمة مفتاح محمد المصراطي

د. صلاح عبدالسلام ضو المبروك

محاضر - قسم الإدارة العامة.

محاضر - قسم الإدارة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - ليبيا

كلية المحاسبة - الرجبان - ليبيا

ملخص الدراسة

تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بأكثر من 50 عامًا من التاريخ وأصبح مصدر قلق عالمي، بالإضافة إلى كونه أصبح حقيقة في حياة الشركات، هذا المفهوم فرض حقيقة على أغلب الشركات أن تقييمها لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات السريعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، لذلك أصبح لهذه المؤسسات دور واضح في عملية التنمية وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، أغلب المؤسسات أو الشركات أدركت أنها غير معزولة عن المجتمع وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية والربحية، مثل هموم المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة .

بناء على ما سبق، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري وتقييم لواقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية ودورها في التنمية المستدامة، و إلى أي مدى هذه الشركات قادرة على الالتزام المستمر بتحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى تعزيز مستوى المعيشة بطريقة يمكن من خلالها دعم الاقتصاد الليبي وجهود التنمية في آن واحد.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: عرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، إن إلتزام الشركات الليبية بمسؤوليتها الاجتماعية يؤدي تحقيق العديد من المنافع التي تنعكس إيجابيا على كل من الشركة ، المجتمع والدولة في آن واحد، ختاماً، أوصت الدراسة زيادة الإهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وجعلها محورا أساسياً في أعمال الشركات، بالإضافة إلى، إعداد برامج تدريبية و توعية كل العاملين في الشركة بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.

مفاتيح الكلمات: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، الشركات الليبية.

Abstract;

The interesting of the concept of social responsibility increased for more 50 years of history and has become a global concern, in addition to being a reality in the life of companies ,this concept imposed reality on most companies that its evaluation is no longer dependent on its profit alone, and no longer depends on building its reputation on its financial positions only, Modern concepts have emerged that help creates a working environment capable of dealing with rapid developments in the economic, technological and administrative aspects across the world, and one of the most prominent of these concepts was the concept Corporate Social Responsibility , Therefore, these institutions have become a clear role in the development process, which has been proven by the successes of advanced economies in this field. Most institutions or companies realized that they are not isolated from society and were alerted to the need to expand their activities to include more than productive and profitable activities, such as the concerns of society and the environment, And to the necessity of taking into consideration the three sides

defined by the World Business Council for Sustainable Development, namely economic growth, social progress and environmental protection .

Based on the above, this study aimed to provide a theoretical framework and an assessment of the reality of social responsibility for Libyan companies and their role in sustainable development, and to what extent these companies are able to continuously commit to achieving sustainable development that aims to enhance the standard of living in a way that can support the Libyan economy and efforts Development at the same time.

This study relied on the inductive and deductive approach through presenting and analyzing previous studies related to the variables of the study, a set of results was reached, the most important of which are: implanting a culture of social responsibility that leads to achieving sustainable development, the commitment of Libyan companies to their social responsibility leads to the achievement of many benefits that are reflected positively Each of the company, society and the state at the same time, finally, the study recommended increasing interest in the concept of social responsibility and making it a primary focus in the companies' Jobs, in addition to preparing training programs and Increasing awareness of workers by the importance of responsibility Social and sustainable development.

Keywords: Social responsibility, sustainable development, Libyan companies.

1. المقدمة

لا يمكن تصور مسؤولية شركات اليوم مجرد مسؤولية اقتصادية فحسب، بل تعدت ذلك لتشمل المجتمع الذي تعمل فيه وبكل مكوناته، هذه الشركات تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة، تتعرض فيها لعدد من الضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، بالإضافة إلى تحمل مسؤولياتها سواء كانت تلك من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو المستهلكين. ورغم أن الجدل الدائر بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات أمر ليس بجديد، فقد حظي باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سادت في العالم (كردي، 2016). لذلك فإن التفاعل الإيجابي مع المجتمع والمشاركة في حل مشاكله والحفاظ على البيئة لا يجب أن يكون بمثابة الهدية التي تتفضل بها هذه الشركات تجاه المجتمع. خصوصاً لو أدركنا أن كثير من هذه المنظمات قد تتسبب في بعض أنشطتها بالكثير من السلبيات التي قد تضر المجتمع بأكمله، لذلك يكمن دور هذه المنظمات في تقليل هذه الآثار أو الحد منها على أقل تقدير (وهيبة، 2014).

عند الحديث عن المسؤولية الاجتماعية، فإن مفهوم التنمية المستدامة يعتبر الأكثر ارتباطاً بهذا المفهوم، وهذا النهج الفكري الرابط بين هذين المفهومين لم يتم بناؤه إلا خلال العشر سنوات الأخيرة في محاولة لتسليط الضوء على دور البعد الاجتماعي المؤسسي لتحقيق التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية بغية

الوصول إلى التنمية المستدامة (مكي و بوطيبة، 2014). من جهة أخرى، وحسب ما أشار إليه (2016) (SZEGEDI)، يمكن أن يكون هناك الكثير من سوء الفهم فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والعلاقة بينهما، حيث أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريفهم، ولكن علاوة على ذلك، ليس من الواضح دائماً ما إذا كانت هذه القضايا هي قضايا متعلقة بالشركات أو قضايا حكومية أو كليهما.

مما تقدم يمكن القول، أن للمسؤولية الاجتماعية دوراً أساسياً في بناء علاقات متينة بين الشركات والمجتمع من جهة، وبين هذه الشركات والحكومات من جهة أخرى، فالفوائد والأرباح التي تتحقق تتمثل في زيادة الأرباح وارتفاع نسبة الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة رضا المستهلكين وتحسين سمعة الشركة، على العكس تماماً، عندما لا تلتزم هذه الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية ستكون عرضة لزيادة التكاليف التي ستدفعها للمتضررين خصوصاً لو تعلق الأمر بتلوث البيئة (العمرى، 2018).

وتأسيساً على ما تقدم، سيحاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التعرف على مظاهر وأشكال المسؤولية الاجتماعية التي تمارسها الشركات الليبية ودورها كأداة لتفعيل التنمية المستدامة، بالإضافة إلى محاولة معرفة المستوى الذي وصلت إليه هذه الشركات في بناء المسؤولية الاجتماعية وواقع تطبيقها.

2. مشكلة البحث

يكتسب الدور الاجتماعي الذي تحظى به أغلب الشركات في الوقت الحالي أهمية متزايدة، الأمر الذي جعل من مجرد تحقيق المكاسب المالية والوصول للمعايير التنافسية غير كاف في ظل فرضية مواكبة غالبية الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية بما يتناسب والمفاهيم الحديثة لأغلبية الشركات التي تتطلب خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال (التريكي، 2016)، بناء على ما سبق، يبدو جلياً ضرورة تبني سياسة دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن خطط وأهداف الشركات للمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع والتي ستضيف إهتمامات ومسؤوليات جديدة يجب أن تتحملها هذه الشركات تجاه كل الأطراف المتعاملين معها مثل العاملين، المستهلكين، الحكومة، بالإضافة إلى المجتمع والبيئة (وهيبة، 2014). في ضوء ما سبق، تأتي هذه الدراسة للتطرق لهذا الموضوع البارز والذي نحاول من خلاله الإجابة على هذا التساؤل:

ما هو دور المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية في تحقيق التنمية المستدامة؟

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية وأبعادها وكل ما يتعلق بها.

2. التعرف علي مفهوم وأهمية التنمية المستدامة ومبادئها وخصائصها.
3. معرفة مدى اهتمام/ التزام الشركات الليبية بمجالات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.
4. تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون المسؤولية الاجتماعية هي السبيل الوحيد للارتقاء بالاقتصاد مع مراعاة الجانب البيئي والعمل بصفة أخلاقية، لذلك لا بد من معرفة سبل تبنيها واستمرارها، وهذا ما يظهر من خلال دراسة وتحليل مختلف العوامل والسلوكيات التي تحافظ على استقرارها بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

5. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي والاستنباطي الذي يقوم علي استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة يتم من خلاله تحليل وتشخيص واقعي لهذه الفكرة، من اجل القيام بذلك استعانت الدراسة بالعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وأيضاً استعانت بمصادر مختلفة من الكتب والمجلات العربية والأجنبية، فضلاً عن المواقع الالكترونية العديدة علي شبكة الانترنت، فقد حاول الباحثان من هذه المصادر والمراجع تحليل الأفكار ومن ثم ربطها مع بعضها بعضاً بصورة علمية منطقية تساعد في الوصول إلى النتائج وتوصيات متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة للشركات الليبية، لتفتح المجال أمام دراسات وبحوث متخصصة أخرى في المجال نفسه.

6. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع المسؤولية الاجتماعية ومن زوايا متعددة، في السياق التالي نحاول تسليط الضوء على أبرز هذه الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أبرز هذه الدراسات تلك التي قام بها جميل و حسين (2012)، حيث هدفت إلي تحديد المسؤولية الاجتماعية إتجاه العاملين وإنعكاسها علي أخلاقيات العمل، إستهدفت الدراسة عينة من العاملين بالمستشفيات في مدينة الموصل، وتوصل الباحثان إلي أن هناك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه العاملين علي الشركات الأخذ بها لأنها تعزز من ولائهم الوظيفي، ودلت النتائج علي أن كافة المشاركين في الدراسة متفقين علي أهمية قيام الشركات بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية.

من جانب آخر، تناولت دراسة الأسرج (2015)، معرفة المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تنمية المجتمع المصري. فنتيجة للإهتمام الواسع بموضوع المسؤولية الاجتماعية في مصر ودورها في التنمية، فقد تزايد إقتناع الشركات بذلك، وأصبحت تواجه اليوم تحديات إجتماعية وإقتصادية كبيرة في مسيرة عملها

وتحمل مسؤولياتها وتفاعلها مع المجتمع، سعياً لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولاً، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانياً. وفي واقع الأمر يمكن القول بأن الدراسة توصلت إلى نتائج أهمها لآزال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليتها وكيفية بلورته والإفادة منه، فقد أوصت الدراسة بضرورة إهتمام الشركات ووسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من الشركات المؤدية لها وعلى المجتمع.

دراسة أخرى، وهي التي أجريت في البيئة العراقية، حيث هدفت دراسة الصالحي وحسن، (2016)، إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل التنمية المستدامة بالتطبيق على شركة الإسكان والتطوير العقاري في محافظة أربيل، فقد تكونت عينة الدراسة من (50) من موظفي شركات الإسكان، وإستخدم الباحثان المنهج التحليلي والوصفي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة إرتباط معنوي بين المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (الإجتماعي والإقتصادي) والتنمية المستدامة. في نفس السياق ومن أجل البحث على مزيد من النتائج للتعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، دراسة عمار (2016)، هدفت إلى معرفة المستوى الذي وصلت إليه في بناء المسؤولية للشركات وواقع تطبيقها، وتقييم مدى إلتزام هذه المنظمات بالمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - الأمم المتحدة (2000-2015)، حيث كانت عينة الدراسة من مديري المنظمات البالغ عددها (32) منظمة موزعة على قطاع الأعمال في سورية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد إدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنظمات المبحوثة، ويوجد تبني لبرامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتسعي المنظمات للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأهداف الإنمائية للألفية - الأمم المتحدة (2000-2015)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة.

على النقيض تماماً، الدراسة التالية التي أجريت في المملكة المتحدة، حاولت تقديم نظرة عامة على الأبحاث الحالية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية للشركات على مدار الخمسين عاماً الماضية وتحدد الخصائص الرئيسية التي تحدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى فحص التحديات والآثار المترتبة على نهج أصحاب المصلحة على النحو الذي أبرزته الأبحاث السابقة والتي في الغالب تتعلق بالبحث في المسؤولية الاجتماعية للشركات، هذه الدراسة توصلت إلى نتائج مفادها، أن للأفراد، وخاصة القادة، دوراً مهماً في تعزيز الأداء الإجتماعي والبيئي لمنظماتهم. وبالتالي فإن الوعي المتزايد لدى الناس يمكن أن يغير بشكل كبير المسؤوليات التي تتحملها الشركات تجاه المجتمع. إذا أرادت المنظمات أن تنضج نحو قدر أكبر من المسؤولية، فيجب على الأفراد أولاً التفكير في موقفهم وسلوكهم ونظام قيمهم وتوقعاتهم داخل المنظمات والمجتمع (KAKABADSE, 2005).

دراسة أخرى وفي بيئة مختلفة، هذه الدراسة التي أجريت في البيئة الباكستانية، حاولت البحث في الظروف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك حول مبادرات تقييد وتسهيل وكالة العمل في شبكات الإنتاج العالمية، حيث تم استخدام نهج الحالة للمسؤولية الاجتماعية لشركات إنتاج الألبسة الرياضية، تم التركيز في هذه الدراسة على استكشاف المدى الذي دعا إلى إتخاذ التدابير لنموذج السياسة الجديدة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، من أبرز نتائج هذه الدراسة، أن مثل هذه السياسات للمسؤولية الاجتماعية بإمكانها أن تخلق مساحة لتدعيم وكالة العمل في شبكات الإنتاج العالمية (THOMSEN, 2015).

للمسؤولية الاجتماعية في قطاع المصارف جانب من الدراسات السابقة، حيث كانت دراسة العبيدي وآخرون (2019)، هدفت إلى تقييم واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية الليبية العاملة في الشرق الليبي، حيث بلغت عينة الدراسة 170 من المحاسبين العاملين في المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين العاملين بالمصارف التجارية علي قدر عالي من الفهم والإدراك للممارسات والأنشطة الاجتماعية بمجالاتها المختلفة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إهتمام المصارف بمجالات المسؤولية الاجتماعية بشكل عام والمسؤولية تجاه المجتمع والبيئة بشكل خاص. أخيراً، الدراسة التي أجريت من قبل العابد وبن محمد، (2019)، سعت الي توضيح العلاقة بين تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال المبادرات الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة الي أن التنمية المستدامة تشمل كافة نواحي الحياة، وبان المبادرات المجتمعية تعبر عن البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، وان هذه المبادرات تخدم مختلف أهداف التنمية المستدامة سواء ما تعلق منها بالقضايا الاجتماعية كالصحة والتعليم، أو القضايا البيئية كالمحافظة علي الغابات ومصادر المياه النظيفة وكذلك القضايا الإقتصادية بالمحافظة علي الأنشطة وإستخدامها.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن معظم الدراسات التي أجريت حول المسؤولية الاجتماعية للشركات كانت ولا زالت في سياق الدول المتقدمة مثل أوروبا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا (BELAL, 2001)، بخلاف ما هو قائم في الدول النامية وبالأخص ليبيا (ABOUZKEH & KAMLA, 2012). لذلك ستكون هذه الورقة إسهاماً بحثياً من شأنه إلقاء الضوء على الجهود المبذولة من قبل الشركات الليبية فيما يتعلق بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى مساهمتها في عملية التنمية المستدامة.

7. الإطار النظري

أولاً. المسؤولية الاجتماعية (نشأتها ومفهومها وأهميتها وأبعادها)

إحتلت مسألة المسؤولية الاجتماعية مكانة هامة في البحث والفكر الإقتصادي والإداري ، وذلك منذ ثلاثينات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر. حيث وفي هذا الإطار أظهرت العديد من الأعمال النظرية

والتجريبية أن طبيعة العلاقة بين المنظمات والمجتمع تمثل المحور الرئيسي الذي يعتمد عليه مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولعل من أول المحاولات التي ألفت الضوء على هذه العلاقة ما ذكره PACKARD أحد مؤسسي شركة HEWLETT PACKARD COMPANY عام 1939 (خيرة, 2019).

تعود بذور المسؤولية الاجتماعية إلى الثورة الصناعية، إذ أدى تسارع إنتشار الآلة إلى ظهور المدن الصناعية الكبرى والتي كان محض إهتمامها الجانب الإقتصادي التجاري البحث بعيداً عن مسؤولياتها الاجتماعية، كل ذلك أدى إلى تغير في نمط الحياة فأصبحت هناك فجوة كبيرة بين الناس وخصوصاً الأغنياء الذين أصبحوا أكثر غنى والفقراء الذين زاد فقرهم وبالتالي إشتدت معاناتهم بسبب التغيرات الصناعية والبيئية (العمرى, 2018). بناء على ذلك، إكتسب الدور الإجماعي للشركات أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة وذلك بعد تخلي العديد من الحكومات عن أدوارها الإقتصادية والاجتماعية والخدمية، حيث سعت العديد من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسؤولية الاجتماعية تأخذ بعين الإعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه. لذلك، أصبح الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات عامل من عوامل الحد من الفقر ومساعدة الفئات الأكثر إحتياجاً سعياً وراء تحقيق التنمية المستدامة لهذه المجتمعات (عمار, 2016).

دولياً، العديد من المنظمات الدولية ساهمت في تحديد المسؤولية الاجتماعية ودعت إلى دعم تطبيقها داخل الشركات، حيث ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الإستثنائية التي عقدت في جنيف سنة 2001 مشروع المبادرات الاجتماعية للشركات من أجل النهوض بالطبقات الفقيرة والتأكيد على الدور الإجماعي لهذه الشركات والذي يضمن المبادئ التوجيهية لدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والعمل على تحقيق معايير دولية لسلوك الشركات في الإقتصاد العالمي والتي ركزت على مبادئ وحقوق العمل الأساسية، بالإضافة إلى حقوق الإنسان و حماية البيئة (خضور, 2011).

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية (CSR)

أكدت العديد من الدراسات أن المتغير الأساسي والأهم في بقاء الشركات وإستمرارها هو قدرتها على الإنسجام والتطابق مع البيئة المحيطة وما تحويه من متغيرات والذي يتمثل في قدرتها على تلبية متطلبات المجتمع (التركي, 2016). نظرياً، يمكن القول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مازال في إطاره الأدبي والنظري أكثر من الإطار التنفيذي، المسؤولية الاجتماعية تعني أن يكون البعد الإجماعي والأخلاقي بالإضافة إلى الجانب المادي والإقتصادي الهادف إلى تحقيق الربح والعوائد المحددة لسلوك قطاع الأعمال من خلال التوافق بين التنمية المجتمعية وتحسين نوعية ومستوى وظروف الحياة لأفراد المجتمع ككل (خضور, 2011).

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من المفاهيم الحديثة والذي أدى إلى عدم تحديد مفهوم واضح، وإنما هو إجتهد من الباحثين لتحديد مفهوم واضح وشامل للمسؤولية الاجتماعية والذي سنحاول سرده في الجزئية التالية:

على سبيل المثال، تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية ينطلق من كونه إلتزام للشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال مساهمة موظفيها والمجتمع ككل في تحسين المستوى المعيشي للناس بطريقة تخدم الجانب المادي والمعنوي في آن واحد (WORLD BANK, 2009). من جانب آخر، عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة المسؤولية الاجتماعية بأنها إلتزام الشركات بعنصرين أولهما القوانين والقواعد في بيئة العمل التي تعمل بها بما في ذلك حقوق العمالة والبيئة التي تعمل بها هذه الشركة وصولاً إلى العنصر الثاني المتمثل في مساهمة الشركة بالأموال والوقت والموظفين في أعمال تطوعية كدليل من هذه الشركات على إلتزامها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه (المبروك، 2009).

مجلس الأعمال للتنمية المستدامة (WBCSP)، عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التنمية الإقتصادية المستدامة المبنية على العمل على تفعيل دور العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحيط بغرض تحسين مستوى جودة حياتهم (DILK CETINDAMARA, 2007). في حين عرفها المعهد الدولي للتنمية المستدامة على أنها ذلك المفهوم الذي يشير إلى المجتمع بمعايير ومقاييس المسؤولية الاجتماعية الأساسية التي من المتوقع أن تسهم في تعزيز الركائز الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى حماية البيئة (التويجري، 1988).

أيضاً يمكن إضافة بعض التعاريف المحددة للمسؤولية الاجتماعية، أهم هذه التعريفات هو تعريف (HOWARD BOWEN)، بأنها مسؤولية الشركات في متابعة السياسات وإتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة الاجتماعية التي تتلائم مع أهداف وسياسات المجتمع الذي تقع فيه هذه الشركات (المرشد، 1999). كذلك عرفها (WATTS ET ALL)، بأنها الإلتزام المستمر لمنظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية المستدامة والعمل على تحسين نوعية ومستوى ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم (أبو أرشيد، 2006). بالإضافة إلى ما سبق، يمكن إضافة تعريف آخر للمسؤولية الاجتماعية، حيث عرفها كل من (ظاهر الغالبي و صالح العامري، 2002)، على أنها إلتزام واجب من جانب الشركات تجاه مختلف شرائح المجتمع مع الأخذ في الإعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح بشرط أن يكون هذا التوجه طوعاً.

2. أسباب تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

في مختلف العلاقات الإقتصادية بين الشركات سواءً كانت المحلية أو الدولية، نجد أن أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات فرضت نفسها كرد للعديد من التحديات مثل العولمة من جهة ونتيجة لتزايد العلاقات

بين هذه الشركات من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، هذه الأهمية فرضت نفسها نظراً لتزايد الفارق بين الطبقات المعيشية لشرائح المجتمع وزيادة معدلات الفقر (الحمدي، 2003). بناءً على ذلك، يمكن تقسيم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تزايد الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى الأسباب التالية (المطيري، 2018):

1- معالجة الآثار السلبية للممارسات الإقتصادية الخاطئة، والتي تشمل العديد من الجوانب أهمها:

وجود الفوارق في العدالة الاجتماعية بين دول العالم، عدم قدرة الدولة على السيطرة على إقتصادها وحماية المنتجين المحليين من المخاطر، محدودية قدرة الدولة على تحسين المستوى المعيشي للعائلات الفقيرة، بالإضافة إلى تزايد الضغوط من المنظمات الإنسانية والبيئية للحد من التجاوزات من قبل الشركات التي تعمل سلباً على حياة البشر.

2- تبني المسؤولية الاجتماعية من مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق الأرباح:

تحاول الكثير من الشركات تبني برامج المسؤولية الاجتماعية لتحقيق العديد من المكاسب المادية التي أنشئت من أجلها للمحافظة على مصالحها وضمان إستمرارها، لذا هناك العديد من المنافع التي تستفيد منها الشركات من جراء إعتماها إستراتيجية للإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أفراد المجتمع والتي نذكر منها الآتي: تحسين سمعة المؤسسة وزيادة الفرص للحصول على الإئتمان، بناء علاقات قوية مع الحكومات والذي يسمح لهم بإستقطاب كفاءات بشرية جديدة، بالإضافة إلى رفع قدرة الشركة على التعلم والإبتكار.

3. أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات

يمكن إظهار أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في السوق التي تكون فيها المنافسة بين العلامات التجارية قوية للغاية، حيث يمكن لهذه الشركات التي تراهن على سياسات المسؤولية الاجتماعية أن تستفيد عندما ينظر المستهلكون إلى العلامة التجارية على أنها سلوكاً إجتماعياً مسؤولاً وعلى إستعداد لدفع سعر أعلى للعلامة التجارية (RODRIGUES & CANTISTA, 2011)، من جانب آخر، قسمت المؤسسة الكندية للأمريكتين (FOCAL)، على موقعها (8: WWW.FOCAL.CA)، الفوائد من تبني سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي يمكن سردها في الجانب التالي (شكر، 2014):

1. بالنسبة للشركات: تتمثل في مستوى عالي من الرضاء والإنتاجية للمستهلكين والذي يؤدي إلى تحسين سمعة الشركات وزيادة إنتاجها ومبيعاتها، أيضاً فيما يتعلق بالعاملين داخل هذه الشركات، تبني هذه السياسة يزيد من ولاء العاملين وقلة الدعاوي على هذه الشركات.

2. بالنسبة للمجتمعات: تتمثل في تعزيز الحقوق الأساسية للمجتمع مثل الصحة، التعليم، المنظمات والمؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى مثل المساهمة في التطوير والتنمية وتحسين البيئة.

3. بالنسبة للدولة: تتمثل في تخفيف بعض الأعباء التي تتحملها الدولة من أجل أداء مهامها، تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي هذه الشركات بأهمية المساهمة العادلة في تحمل بعض التكاليف الاجتماعية (العربي و بوقدور , 2011).

4. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتضمن المسؤولية الاجتماعية بعض الأبعاد التي يمكن حصرها في ثلاثة أبعاد رئيسية والتي أشار إليها كل من (جديدي و بوصبيح, 2019):

أ. البعد الإقتصادي: يشير هذا البعد إلى الألتزام بالممارسات الأخلاقية داخل الشركات، مثل تطبيق نظام الحوكمة كأدات للإصلاح الإداري، محاربة الظواهر السلبية الأخرى مثل الرشوة والفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى وضع القواعد والضوابط التي من شأنها حماية حقوق المستهلكين.

ب. البعد الإجتماعي: هذا البعد يشمل مدى مساهمة الشركات في توفير الرفاهية لأبناء المجتمع الذي تعمل فيه تلك الشركات، والذي يشمل تحسين ورعاية شؤون العاملين الأمر الذي سوف ينعكس عليهم بالإيجاب في زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية والتقنية، هذا بالإضافة إلى توفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية اللازمة لهم.

ج. البعد البيئي: يتمثل هذا البعد في مدي قدرة هذه الشركات في معالجة المشاكل البيئية التي قد تحدث من بعض المنتجات الأمر الذي قد يؤدي إلى تقيشي بعض المظاهر الغير صحية مثل الأوبئة والنفايات والإنبعاثات التي قد تكون مضرّة بالمجتمع، لذلك من أجل ضمان وجود هذا البعد لأبد م و جود إدارة فعالة قادرة على ضبط عمل المؤسسة وتحسين أدائها البيئي.

بالإضافة إلى ما سبق، وبعد فحص دقيق لتعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات طوال تاريخها خلال العقود القليلة الماضية، ظهرت عدة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للشركات. تم تصنيف هذه الأبعاد خلال العقود المختلفة الماضية بدءاً من الخمسينيات (RAHMAN, 2011):

* بعد الخمسينيات: الألتزام بقضايا المجتمع.

* بعد الستينيات: العلاقة بين الشركة والمجتمع.

* أبعاد السبعينيات: مشاركة أصحاب المصلحة، ورفاهية المواطنين، وهي فلسفة تنظر إلى المصلحة الاجتماعية، تساعد على حل مشاكل الجوار، تحسين نوعية الحياة، المسؤولية الإقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية التقديرية.

* أبعاد الثمانينات: التطوع، مريحة إقتصادياً، الإلتزام بالقانون، وأخلاقياً وداعماً إجتماعياً، بالإضافة إلى، الإقتصادية والقانونية والأخلاقية والتطوعية أو الأعمال الخيرية.

* أبعاد التسعينات: مشاركة أصحاب المصلحة، الإلتزام تجاه المجتمع، الإشراف البيئي، الناس، وأخيراً تحقيق الأرباح.

* أبعاد القرن الحادي والعشرين: تشمل دمج الإهتمامات الإجتماعية والبيئية، التطوع تصرف أخلاقي، النمو الإقتصادي، تحسين نوعية حياة المواطنين، حقوق الإنسان، حقوق العمل، محاربة الفساد، الشفافية والمساءلة.

5. مجالات ومحاور المسؤولية الإجتماعية

تنوعت وتعددت مجالات المسؤولية الإجتماعية للشركات، حيث حدد الميثاق العالمي مجموعة من المجالات المهمة ذات العلاقة بالمسؤولية الإجتماعية، نذكر منها (موقع الأمم المتحدة الإنمائي):

● معايير العمل الدولية: تتضمن المبادئ والحقوق المتعلقة بطبيعة وظروف العمل والتي من الممكن أن تكون على شكل إتفاقيات دولية ملزمة.

● حقوق الإنسان: والتي تشمل الجانب الإنساني المتمثل في مجمل الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية وغيرها من الحقوق الملزمة من قبل هذه الشركات كجزء من مسؤوليتها الإجتماعية.

● حقوق البيئة: مع بزوغ الثورة الصناعية التي حدثت في مختلف الدول المتقدمة والتي ساهمت في نمو سريع وغير متوازن، أضحت قضايا التدهور البيئي والتصحّر تمثل واقعاً ملزماً لهذه الشركات للتأقلم مع الحياة في العصر الحديث.

● مكافحة الفساد: الفساد الإداري والمالي من الظواهر السلبية التي زاد إنتشارها في الآونة الاخيرة، حيث أضحت مشكلة دولية لا يكاد أي مجتمع أو نظام سياسي أو إقتصادي أن يخلو منها، لذا أصبح لزاماً تكاثف كل الجهود للحد منها أو القضاء عليها إن أمكن.

6. عوامل نجاح المسؤولية الإجتماعية للشركات

لكي تنجح الشركات في تطبيق المسؤولية الإجتماعية لها هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي (كردي، 2011):

1. ضرورة إيمان الشركة بقضية المسؤولية الإجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة و يقين من قبل كل مسئول فيها إبتداءً من أصحاب الشركات، مروراً بمديريها التنفيذيين، وإنتهاءً بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل شركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه.

2. أن تقوم هذه الشركات بتحديد رؤية وخطة واضحة المعالم نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع.
 3. أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركات ويتم متابعته من قبل رئيس الشركة، كما يتم متابعة النشاط التجاري وتوضع له الخطط المطلوب تحقيقها.
 4. أغلب الشركات التي ترغب في الدخول في هذا المجال تواجه عقبات كثيرة نتيجة لإنطلاقها بمشاريع كبيرة وبأرقام عالية، لذلك لكي تنجح هذه الشركات لابد من البدء في مئا هذه البرامج من خلال المشاريع الصغيرة والمحدودة.
 5. الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد إنطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الإستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه.
 6. عامل آخر من عوامل نجاح الشركات في مسؤولياتها الاجتماعية هو الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية، وكأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به والعناية بتقديمه بشكل متميز.
 7. الحرص على أن تسعى هذه البرامج الاجتماعية على التعاون والتنسيق مع ما هو موجود من برامج وأنشطة مشابهة حتى لا يتم تكرار الجهد وضياع الوقت وصرف المال في برامج قائمة.
- في هذا السياق، أيضاً أشار (SANGLE,2010)، إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين المسؤولية الاجتماعية للشركات الناجحة وقدرة المنظمة على:

- دمج إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات مع الإستراتيجيات الوظيفية الأخرى.
- إدارة مجموعات أصحاب المصلحة وتقييم فوائد المسؤولية الاجتماعية للشركات بإستمرار.
- السعي لتحقيق أعلى دعم إداري لضمان إستمرار هذه الشركات في عملها.
- أخيراً، دمج العمليات والوظائف الإدارية الأساسية مع الإدارة البيئية المؤسسية في الأدبيات المفاهيمية كخافوف تمكن الشركات من تحقيق إستدامة الشركة ومواءمة القوى السوقية وغير السوقية التي تؤثر على الشركات.

7. قياس المسؤولية الاجتماعية

لتقييم مدى فعالية برامج الأنشطة الاجتماعية المتنوعة التي تقوم بها الشركات تجاه المجتمع, يجب البحث في طرق قياس المسؤولية الاجتماعية, فمن غير ذلك لن تكون هذه الشركات قادرة على معرفة ما إذا كانت تسير في الإتجاه الصحيح أم لا, أيضاً من خلال القياس يمكن معرفة هل الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات توتي ثمارها وهل تسهم في تقدم و تحسين وضع الشركات من عدمه (علواني, 2020). في العرض التالي, سيتم الإشارة إلى أبرز تلك الطرق التي يمكن عن طريقها معرفة جدوى المسؤولية الاجتماعية:

● الأداء الاجتماعي

نجاح الشركات في أداء أدوارها تجاه المجتمع المحيط بها ينعكس إيجاباً على مدى وكيفية أداء كل فرد فيها بدوره المنوط به, هذا الأمر يشير إلى أن الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية يعني أن الأداء الوظيفي سيكون أعلى و أفضل والذي بدوره ينعكس على الرضاء الوظيفي كذلك.

● حماية البيئة

من أهم المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها للتأكد من أن الشركة تؤدي عملها بشكل صحيح, وأنها تؤدي دورها الاجتماعي بشكل صحيح هو حمايتها للبيئة المحيطة بها أو التي تعمل في إطارها, بالإضافة إلى معرفة إلى أي مدى هذه الشركات تسعى إلى التقليل من الضرر الذي قد يلحق بالبيئة من جراء ممارستها لأنشطتها المختلفة.

● خدمة المجتمع

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع هي علاقة طردية؛ فكلما أسهمت المؤسسة في خدمة مجتمعها المحيط, وكان إسهامها فيه إيجابياً ونافعاً كان معدل إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية أعلى والعكس, أيضاً, صحيح. الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات ينبع من إيمانها الراسخ بأن هناك واجب وطني لهذه المؤسسات تجاه المجتمع ينبغي الإلتزام به والمساهمة في التحسين والتنمية والتطوير.

● تطوير الإنتاج

من المتعارف عليه أن القواعد الأساسية التي من المفترض أن تحكم إيقاع أي نشاط تجاري هي (العميل/المستهلك), الذي من المفترض أن يكون من ضمن أولويات الشركات كجزء من دورها الاجتماعي والذي سيعطي مؤشر إيجابي على مدى إلتزامها بهذا الدور.

ثانياً: التنمية المستدامة:

1. مفهوم التنمية المستدامة وتطورها

تمثل التنمية المستدامة أحد أهم القضايا الإدارية بالنسبة للشركات التي تريد أن يكون لها مستقبل في القرن الحالي، حيث تفترض أن جميع أطراف العملية الإنتاجية داخل الشركة تمثل مجموعة من النشاطات التي تعمل بشكل منتظم ومتناغم.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين و المهتمين بالبيئة ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانيات المتاحة في العالم المتقدم و المتخلف، حيث بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، و تعتبر الإستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية و الرشده، و تتعامل مع النشاطات الإقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، و مع إجراءات المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية من جهة أخرى (مكي وبوطيبة، 2014).

كمفهوم عام، تشمل التنمية المستدامة ثلاثة مناهج أساسية: التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهي مترابطة ومتكاملة. تقليدياً، ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على ثلاثة مكونات متكافئة: التنمية البيئية والإقتصادية والاجتماعية؛ وكذلك الأبعاد الثلاثة للرفاهية، أي الإقتصادية والبيئية والاجتماعية، والعلاقات المتداخلة المعقدة (RAMANAUSKIENE & MARTINKUS, 2009).

تعددت تعاريف التنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كروية أخلاقية تناسب إهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يري أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبدل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، ولكن هناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وفنية بحتة لدلالة عن حاجة المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئة واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد (منصور وآخرون، 2019). فقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، ويدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية (عيد، 2017). أيضاً، عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية؛ بأنها التنمية التي تقتضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط إستهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع لتحقيقها بشكل معقول (أم هاني، 2018). أيضاً، عرفها مورين هارت، على أنها ليست حركة بيئية فقط بل هي تمتد لتكون أكثر وأشمل لتغطي المجتمع ككل، والتي تسعى لتلبية الحاضر دون المساس بتلبية الإحتياجات الخاصة بأجيال المستقبل (BARRLMUS, 1994).

أما بركات (2017)، فقد عرف التنمية المستدامة بأنها مجمل الممارسات والجهود المكثفة بين الأفراد والحكومات لتحقيق تقدم في مجالات الحياة المتعددة والمختلفة سعياً لتقدم المجتمعات ورفاهيتها بأقصى قدر ممكن.

من خلال مما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة عملية واعية وطويلة الأجل، تسعى لتحقيق التوازن بين النظام الاجتماعي والإقتصادي، والنظام البيئي، وتهدف الي تحقيق قدر كبير من النمو في كل من هذه الأنظمة الثلاثة.

2. خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة ببعض من الخصائص الأساسية أهمها (أم هاني، 2018):

1. التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقراً أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.

2. التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

3. عناصر التنمية المستدامة فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.

4. التنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز إعتماها على فئة قليلة أو مورد واحد.

بعبارة أخرى ، وبالرجوع إلى PUJA (2011)، فإن التنمية المستدامة هي نمط من إستخدام الموارد الذي يهدف إلى تلبية الإحتياجات البشرية مع الحفاظ على البيئة بحيث يمكن تلبية هذه الإحتياجات ليس فقط في الوقت الحاضر ولكن أيضاً للجيل القادم، من هنا جاءت فكرة إضافة تصنيف آخر يتعلق بالبيئة والذي يشمل محاولتها للحد من الإحتراز العالمي والحفاظ على الموارد البيئية، تؤكد على ممارسات البناء الصديقة للبيئة و إستخدام مواد البناء الطبيعية القابلة للتحلل، بالإضافة إلى إستخدام مصادر المياه والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

3. أهداف التنمية المستدامة

إن الهدف الأساسي والأمثل للتنمية المستدامة هو التوافق بين التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية مع المحافظة علي البيئة، وقد إشتهل إعلان الأمم المتحدة عام 1991م علي ثلاث محاور لأهداف التنمية وهي كالتالي (بن وهيبة، 2017): إنتاجية متواصلة وهي تحقيق مستوي مناسب من العمالة، زيادة النمو، ضمان تحقيق مستوي مناسب ومتوازن من الغذاء.

من جانب آخر، فقد ذكر الباحثان (بن شهرة وعبد الوهاب، 2019) أن التنمية المستدامة تسعى من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عملية التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع إقتصادياً و إجتماعياً و نفسياً عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و مضمون و ديمقراطي.
2. إحترام البيئة الطبيعية حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة حين الطبيعة و البيئة المبنية و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصب علاقة تكامل و إنسجام.
3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، حيث تنمي إحساسهم إتجاهها، و حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.
4. تحقيق إستغلال و إستخدام عقلائي للموارد، حيث تتعامل هذه التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة.
5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.
6. إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع، بحيث يكون ذلك بطريقة تلاءم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها.
7. تغيير نوعية النمو حيث تنطوي التنمية المستدامة على ما هو أكثر من النمو حيث تتطلب تغيير في مضمون النمو يجعله أكثر كثافة في استخدام الطاقة و يجعل عوائده أكثر إنصافاً.

4. أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة و متنوعة و متداخلة فيما بينها، و التفاعل بين هذه الأبعاد من شأنه أن يساهم في تحقيق تطور ملحوظ بالنسبة للتنمية المستهدفة، و رغم تعدد الأبعاد فإننا سنذكر أهمها (نضال، 2016):

1. البعد البيئي: هو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، و عامل الإستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرق المنهجية أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السلبية و استنزاف المياه و قطع الغابات... الخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.
2. البعد الاجتماعي: هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة و سليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاءة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية و الخدمات البيئية و الإجتماعية، يستثمرها بما يخدم إحتياجاته الأساسية و المكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

3. البعد الاقتصادي: هو أخذ المنظور الإقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد و المال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان إقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها وإستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

4. البعد المؤسسي : ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق إستراتيجيات مخططة للتنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الإجتماعية والإقتصادية والبيئة، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح للالتزامهم بواجباتهم إتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها.

ثالثاً: دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة

لقد أصبحت المسؤولية الإجتماعية في الشركات أحد أهم الركائز التي تقوم عليها النظم الإقتصادية والدول والمنظمات الإقليمية، لأنها السبيل لتحقيق التنمية ومواجهة التحديات؛ وعلى هذا الأساس أصبحت تلتزم بها غالبية الشركات، من أجل خدمة المجتمع وهذا ما يساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

في الجزء التالي، سيتم التعرف علي أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات داخل الدول العربية بصفة عامة، والشركات الليبية بصفة خاصة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، فقد أوضحت دراسة (أقوم، 2019)، التي أجريت في الجزائر حول واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدى إستحضار هذه الشركات للإهتمامات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية في أنشطتها، ولمعرفة مدى الإنفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات ومحاولة قياس هذا الجانب لدى الشركات، أعدت مؤسسة (RESPECO) التابعة ل (WORLD FORUM FOR A RESPONSIBLE ECONOMY)، تقريراً يرصد مدى الإنفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات وهو أول تقرير يحاول قياس هذا الجانب الخاص بالمقاولات عبر 195 دولة.

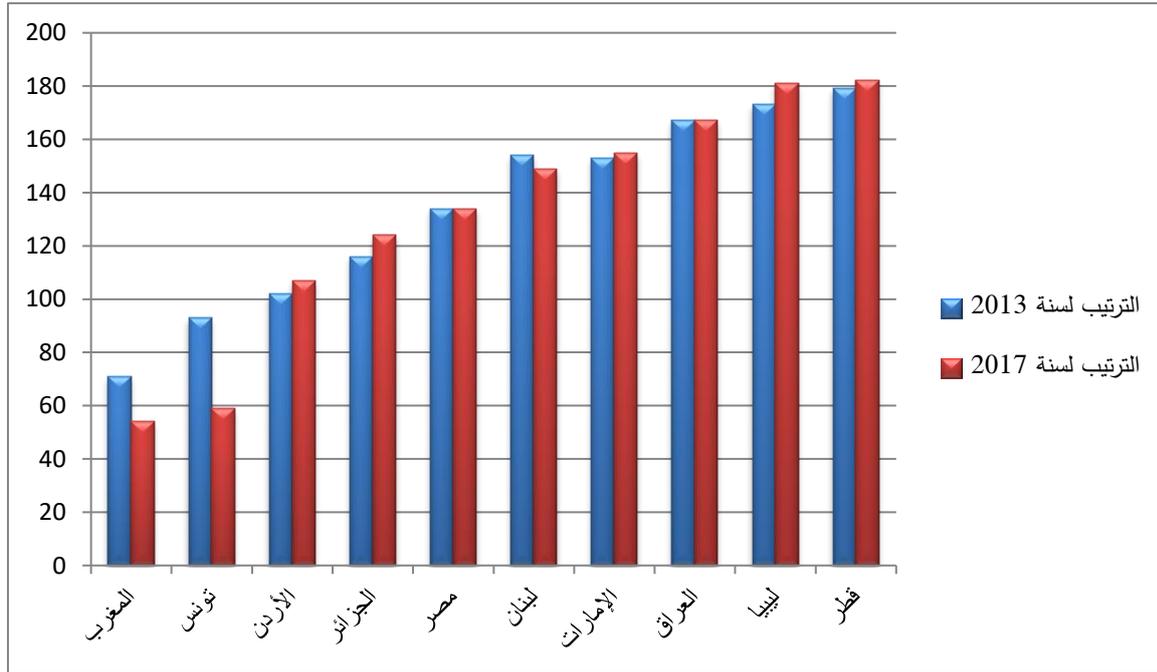
إعتمد هذا التقرير على عدد من المؤشرات لتقييم إنفتاح الشركات على المسؤولية الاجتماعية، أهمها الأخذ بالإعتبار المعطيات المتعلقة بالبيئة، والمساواة والتمييز، وقوانين العمل والتشريعات الاجتماعية، والفساد، والحق في المعلومة (أقوم، 2019). الجدول التالي يبين التصنيف العالمي لبعض الدول العربية حسب درجة الإنفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات لسنة 2013-2017.

الجدول رقم (1) التصنيف العالمي لبعض الدول العربية حسب درجة الانفتاح على

المسؤولية الاجتماعية للشركات لسنتي 2013 - 2017.

الدولة	الترتيب لسنة 2017	الترتيب لسنة 2013
المغرب	54	71

93	59	تونس
102	107	الأردن
116	124	الجزائر
134	134	مصر
154	149	لبنان
153	155	الإمارات
167	167	العراق
173	181	ليبيا
179	182	قطر



الشكل (1)، التصنيف العالمي لبعض الدول العربية حسب درجة الانفتاح على المسؤولية الاجتماعية للشركات لسنتي 2013 - 2017، المصدر، الباحثان، 2020.

من خلال الجدول السابق، نجد أن المغرب وتونس هما أكثر الدول العربية إنفتاحاً في تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات، تليها كل من الأردن والجزائر، أما بقية الدول العربية مثل (مصر و لبنان والإمارات العربية المتحدة... الخ) فجاءت نتائجها متدنية.

مما لا شك فيه أن مستوى تطبيق وممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في ليبيا لم يصل بعد إلى ما وصل إليه مقارنة بعض الدول العربية، فهناك عدة أسباب تعوق إنتشار المسؤولية الاجتماعية في الشركات سواء علي المستوي العربي بصفة عامة أو علي مستوي المحلي والتي منها (الأسرج، 2015):

1. عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات، فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبنية لهذه الثقافة يمثلون قلة من الشركات الكبرى في حين أن الأغلبية يجهلون تماماً هذا المفهوم.

2. ضعف نشاط وفعالية منظمات المجتمع المدني في الرقابة على المؤسسات ومساءلتها.
3. غياب المصادقة على معاهدات دولية متعلقة بالشغل.
4. غياب الحس المدني وروح المواطنة.
5. غياب المساءلة والمحاسبة أمام أصحاب المصالح.
6. ضعف دور الإعلام أو محاصرته في بعض البلدان وتطبيق وسائل الضغط والتضييق.
7. عدم إستقلالية هيئات مكافحة الفساد الرسمية بصفة مطلقة وضعف قدراتها .
8. ضعف الهيئات المكلفة بحماية البيئة وحماية المستهلك.
9. ضعف الدور المجتمعي بمراقبة أداء المؤسسات.
10. عدم إفصاح المؤسسات حول آدائها في القضايا الإجتماعية والأخلاقية والبيئية.

عليه يمكن القول، إن المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان متقاربان جدا فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والنشاطات التجارية والثاني يعني التوافق بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية (وهيبه، 2014). بشكل عملي فإن الشركات التي تود أن تمارس المسؤولية الإجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي (منصور وآخرون، 2019):

- احترام حقوق الإنسان والبيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والخدمات.
 - إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل.
 - محاربة الفساد والرشوة وتبييض الأموال.
 - الإلتزام وتحمل المسؤولية إتجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية.
 - الإنضمام إلى المعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة.
- في نفس السياق، فقد بين الباحثان (بن شهرة وعبد الوهاب، 2019)، بأن تطبيق مبادئ المسؤولية الإجتماعية للشركات يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المتطلبات التالية:

1. متطلبات بيئية : إلتزام الأعوان الإقتصادية للحفاظ على التوازن البيئي بتطبيق معايير الأيزو (ISO) 14000 المتعلقة بالبيئة والحفاظ على مستقبل الأجيال.
2. متطلبات إجتماعية : المحافظة على التناسق الإجتماعي العام لتحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة عن طريق توعية وتنمية الموارد البشرية والمساهمة في الحفاظ على أخلاق وثقافة المجتمع ومكافحة الظواهر السلبية كال فقر، الجهل، الأمية، عدم وجود عدالة إجتماعية... الخ.
3. متطلبات إقتصادية: تتعلق بتحقيق الفعالية العامة إلى جانب الفعالية الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن تعود على المؤسسة بمنافع عديدة في الأجل الطويل والإهتمام بالبحث والدراسات المتعلقة بمجالات التسيير الإستراتيجي وتدقيق المسؤولية الإجتماعية وتطوير الإمكانيات التنافسية.

علي الرغم من أهمية ممارسة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات بصفة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن هناك قيود تحد من المساهمة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (علي وبخته، 2018):

1. القيود الحكومية.
2. العجز في الموارد البشرية.
3. السلوك الاجتماعي لأعضاء الشركات وتركيزهم على الحلول التقنية و الإدارية.
4. الإخفاق في دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في خطط التنمية.

من خلال ما تقدم، فقد حاول الباحثان دراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم إستعراض مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها، أبعادها ومجالات المسؤولية الاجتماعية وعوامل نجاحها، بالإضافة إلي مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأهميتها ومجالات تطبيقها. في نهاية الدراسة تم توضيح المسؤولية الاجتماعية للشركات العربية بصفة عامة، والشركات الليبية بصفة خاصة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

8. النتائج

1. المسؤولية الاجتماعية للمنظمات هي التزام أصحاب الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية معاً.
2. غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.
3. يؤدي إلتزام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية إلى تحقيق العديد من المنافع التي تنعكس إيجابياً على كل من المنظمة والمجتمع والدولة ككل.
4. المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المنظمات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.
5. التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقراً أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.
6. تمثل المسؤولية الاجتماعية عملاً أخلاقياً واجبا على إدارة المؤسسة لإعطاء المزيد من الاهتمام والرعاية الأساسية والخيرية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
7. التنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
8. تساهم المسؤولية الاجتماعية في إرساء وتحقيق إستراتيجيات التنمية المستدامة.

9. وجود علاقة تكاملية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لأن توفر أحدهما يضمن بالضرورة توفر الأخرى.

9.التوصيات

1. زيادة الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وجعلها محورا أساسيا في أعمال الشركات.
2. سن التشريعات والقوانين التي تكفل توفر عنصري الإفصاح والشفافية من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
3. قيام الدولة بتسيير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركاء للمسؤولية وتوفير محفزات نظامية للشركات علي ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.
4. ضرورة إهتمام وسائل الإعلام بالتوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها.
5. يتعين على الشركات تضمين سياسة المسؤولية الاجتماعية في رسالتها الإستراتيجية وأن تعتبرها جزء لا يتجزأ من سياستها العامة التي يجب أن تحرص على أدائها بالشكل المطلوب.
6. إعداد برامج تدريبية و توعية كل العاملين في الشركة بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد السيد كردي، (2016)، المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والأفاق من أجل التنمية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية. متاح على الموقع: [HTTP://WWW.SWMSA.NET/ARTICLES.PHP?ACTION=SHOW&ID=1957](http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1957)

الأسرج حسين عبدالمطلب، (2015)، المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول. متاح علي الموقع [HTTPS://WWW.RESEARCHGATE.NET/PUBLICATION/275022499](https://www.researchgate.net/publication/275022499)

- أقوم فاطمة، (2019)، مدى الإنفتاح علي المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في الجزائر، مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، مجلد 1، العدد 4، ص 196-207.
- أم هاني مديحه، (2018)، دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، .
- إيناس جمعة فهمي شكر، (2014)، تحليل دور معايير المحاسبة في تعزيز متطلبات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية في الحد من الفساد المالي والإداري، المؤتمر العلمي المحكم الثالث حول الحاكمية والفساد الإداري والمالي، 19/18، جامعة عجلون، الأردن، ص 669-670.
- المبروك محمد عادل، (2009)، دور المسؤولية الاجتماعية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة. متاح علي الموقع [HTTPS://WWW.RESEARCHGATE.NET/PUBLICATION/275022499](https://www.researchgate.net/publication/275022499)
- التركي فتحي الطاهر، بازينة، & إمحمد مصطفى، (2016)، تقييم وتحليل ممارسة منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية والأعمال، المجلد 4، العدد 2، ص 43-59.
- التويجري محمد إبراهيم، (1988)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، الرياض.
- الصالح فيان وحسن مسلم، (2016)، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة في إقليم كورستان العراق : دراسة ميدانية علي شركة الإسكان والتطوير العقاري، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 17 العدد 2، ص 25-49.
- العابد لزهرة و بن محمد هدى، (2019)، العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار المبادرات المجتمعية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 1، ص 403-419.
- العبيدي وآخرون، (2019)، واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية من وجهة نظر المحاسبين: دراسة ميدانية علي المصارف التجارية الليبية العاملة في الشرق الليبي، المؤتمر العلمي الثالث المحكم، أخلاقيات المهنة : الواقع والمأمول، 2-3 نوفمبر، ص 696-729.
- العربي حمزة، بوقدور مروة، (2011)، الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، الواقع والرهانات، جامعة ورقلة، ص 10.
- بخته طاهر وعلي عرقوب، (2018)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية علي مؤسسة المياه، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 9، ص 134-154.
- بركات هلا محمد، (2017)، أثر المسؤولية الاجتماعية علي التنمية المستدامة: دراسة حالة علي المنظمات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- بن شهرة وعبد الوهاب، (2019)، أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في إرساء التنمية المستدامة، المؤتمر الوطني الأول حول التدقيق الداخلي للمسؤولية الاجتماعية نحو مقاربة مبكرة لتحسين حوكمة الشركات، جامعة ابن خلدون، الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر.
- بن وهيب نورة، (2017)، إشكالية التنمية المستدامة علي مستوى مؤسسات القطاع العام المؤسسة الجزائرية نموذجاً، مجلة المدارات السياسية، الجزائر، المجلد 1 العدد 1، ص 39-63.
- حسين ليث سعد الله والجميل ريم، (2012)، المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين و إنعكاسها على أخلاقيات العمل : دراسة آراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27 - 29 نيسان، ص 1-22.
- داود خيرة، (2019)، قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 2، المجلد 12، ص 404-419.
- رسلان خضور، (2011)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، ص 5-6.
- روضة جديدي، رحيمة بوصبيح صالح، (2019)، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين العمل التطوعي وتحقيق هدف الاستدامة، دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية بولاية الوادي، جامعة الشهيد، الجزائر، ص 7.

ظاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي محسن العامري، (2002)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات، (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية)، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 216.

عمار نضال، (2016)، دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 54، ص 111-147.

عيد عادل عزت، (2017)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 7، العدد 58، مصر، ص 263-325.

غادة عمر أبو أرشيد، (2006)، المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء، دراسة ميدانية على المستشفيات الخاصة في مدينة عمان، رسالة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة اليرموك، غير منشورة، عمان، ص 12.

فايز علي المطيري، (2018)، المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والأربعون، القاهرة، ص 13-14.

فؤاد محمد حسين الحمدي، (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 35-36.

محمد سعيد العمري، رندة سلامة اليافي، أيمن عرابي عبد اللطيف، (2018)، المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المملكة العربية السعودية، ص 131.

محمد علواني، (2020)، طرق قياس المسؤولية الاجتماعية، مجلة رواد الأعمال، المملكة العربية السعودية. متاح على الموقع: [HTTPS://WWW.ROWADALAAMAL.COM](https://www.rowadalaamal.com)

محمد نصار ذيب المرشد، (1999)، المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية للإدارة الإستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت، غير منشورة، الأردن، ص 32.

مصطفى عبدالرحمن، (2020)، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الشرق. متاح على الموقع: [HTTPS://AL-SHARQ.COM/OPINION/23/09/2015/](https://al-sharq.com/opinion/23/09/2015/)

مقدم وهيبة، (2014)، تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 18.

منصور وآخرون، (2019)، "المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1،.

موقع الأمم المتحدة الإنمائي: [WWW.UN.ORG](http://www.un.org)

هشام مكي، عبدالرحمن بوطيبة، (2014)، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - الإتحاد الأوروبي نموذجاً، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ص 2.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abouzkeh, Abdalnasr, & Kamla, Rania. (2012). A critical perspective on social accounting in banking.

Barrlnus. (1994) Environment growth and development. The concept and strategies of sustainability. London.

Belal, Aatur Rahman. (2001). A study of corporate social disclosures in Bangladesh. *Managerial Auditing Journal*, 16(5), 274-289.

Carroll, A.B. & Buchholtz, A. K. (2003). Business and Society: Ethics and Stakeholder Management. 5th ed. Australia: Thomson South-Western.

Ciegis, R., Ramanauskiene, J., & Martinkus, B. (2009). The concept of sustainable development and its use for sustainability scenarios. *Engineering economics*, 62(2).

Dilk Cetindamara Krisffer Husoy (2007). Corporate Social Responsibility Practictes and Environmentally Respons, ble BeHAVIOR; The CASE OF The United Nations Global of Business Ethics 76.

Du, S., Swaen, V., Lindgreen, A. & Sen, S. (2012). The Roles of Leadership Styles in Corporate Social Responsibility. *Journal of Business Ethics* 114(1).

Kakabadse, N. K., Rozuel, C., & Lee-Davies, L. (2005). Corporate social responsibility and stakeholder approach: a conceptual review. *International Journal of Business Governance and Ethics*, 1(4), 277-302.

Lund-Thomsen, P., & Coe, N. M. (2015). Corporate social responsibility and labor agency: the case of Nike in Pakistan. *Journal of Economic Geography*, 15(2), 275-296.

Puja Monda, (2011), Notes on the Characteristics of Sustainable Development. <http://www.yourarticlelibrary.com/sustainable-development/notes-on-the-characteristics-of-sustainable-development/12285>

Rahman, S. (2011). Evaluation of definitions: ten dimensions of corporate social responsibility. *World Review of Business Research*, 1(1), 166-176.

Rodrigues, P., Real, E., Vitorino, F., & Cantista, I. (2011, January). The importance of corporate social responsibility in the brand image. In *10th International Marketing Trends Congress, Paris, January* (pp. 21-23).

Sangle, S. (2010). Critical success factors for corporate social responsibility: a public sector perspective. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 17(4), 205-214.

Szegedi, K. (2016), the Role of CSR In Achieving Sustainable Development–Theoretical Approach.

World Bank, March 2009: [www.wikipedia.org/w1k1/coroporate sustainability](http://www.wikipedia.org/w1k1/coroporate_sustainability).